Journal Of the Iraqia University (69-2) October (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

العلم الأعجمي وأحكامه في الصّرف

م.م رغد جاسم محمد كاظم الصبيحاوي

المديرية العامة للتربية في محافظة ميسان/ وزارة التربية

Foreign knowledge and its rulings on morphology

M.M. Raghad Jassim Mohammed Kazim Al-Subaihawi
Arabic language Specialization: Morphology
General Directorate of Education in Maysan Governorate
/ Ministry of Education

الملخص:

هذه دراسة صرفيّة في موضوع "علم الأعجمي وأحكامه في الصّرف". لقد تأثّرت لغة العرب بغيرها من اللّغات، وأثرّت فيها بفعل الاختلاط مع الأقوام الأخرى أو مجاورتهم لهم. وقد زاد هذا الاختلاط وقُويَ بعد أن صارت العربية لغة الإسلام والقرآن بحيث اختارها الله ليخاطب بها عموم البشر على اختلاف ألسنتهم وأعراقهم وألوانهم، فكان من مقتضى هذا الاختلاط اقتباس العربية لألفاظ كثيرة من اللّغات الأخرى، وقد عُرِفَت هذه الألفاظ الدّخيلة باللّفظ الأعجمي، وكان العلم الأعجمي نمطاً من أنماط الدّخيل الأعجمي، وهو يشمل اسم علم على الإنسان أو الحيوان أو النّبات أو أشياء ماديّة. ولم يُعامل لغويّو العربيّة اسم العلم الأعجمي معاملة اللّفظ العربي بل جرت عليه أحكام خاصّة، ووقفوا على هذه الأحكام، ففصّلوها وبيّنوها. وتقوم فكرة البحث على معالجة الأحكام النّحويّة والصّرفيّة التي قرّرها نحويو العربية لاسم العلم الأعجمي في مؤلّفاتهم وآثارهم العلميّة، وتحرير مسائله الواردة في كتب النّحو والصّرف، ومناقشة آراء العلماء في تلك الأحكام، والتّحقيق في نسبة أقوالهم إليهم، والخلوص إلى طريقة العرب في تعاملهم مع تلك الأسماء التي لم تكن من أصل لغتهم، لا سيّما الأعلام التي نُقِلَت إلى العربية، وجرت التسمية بها عند العرب. وسيُعنى هذا البحث بإبراز الوجه الدّلالي للاسم العلم في الفكرين العربي والغربي.**الكلمات المفتاحية:** الصّرف، اسم العلم، اسم العلم الأعجمي، الممنوع من الصّرف.

Abstract:

This is a morphological study on the subject of “Arabic science and its rulings on morphology.” The language of the Arabs was influenced by other languages, and was affected by mixing with other peoples or being adjacent to them. This mixing increased and became stronger after Arabic became the language of Islam and the Qur’an, such that God chose it to address the generality of humanity regardless of their different tongues, races, and colors. This mixing resulted in Arabic borrowing many words from other languages, and these foreign words were known as the foreign language, and foreign knowledge was a pattern. One of the foreign types of Dakhil, which includes a proper name for a person, animal, plant, or material things.Arabic linguists did not treat the non-Arab proper name the same way as the Arabic pronunciation, but rather applied special rulings to it, and they looked at these rulings, so they detailed and clarified them. The idea of the research is based on treating the grammatical and morphological rulings that Arabic grammarians have decided on the non-Arab proper noun in their scientific works and works, editing its issues contained in grammar and morphology books, discussing the opinions of scholars on those rulings, investigating the attribution of their statements to them, and finding out the way the Arabs deal with those nouns. Which was not native to their language, especially the flags that were transferred to Arabic, and the names were used by the Arabs. This research will focus on highlighting the semantic aspect of the proper noun in Arab and Western thought.**Keywords**: morphology, proper noun, foreign proper noun, prohibited morphology.

المقدمة:

الحمد لله وحده، وصلّى الله على من لا نبي بعده، أمّا بعد: فإنّ الصّرف والتّصريف مصدران للفعلين "صَرَفَ" و"صَرَّفَ" يدور معناهما حول التّحويل والتغيير والقلب (القزويني،١٩٧٩م،٣٤٢) ، وهذا لغةً أمّا اصطلاحاً فهو قواعد يُعرَف بها أحوال أبنية الكلم غير الإعراب، كالتّثنية والجمع والتصغير والنسب والإعلال ويدخل في الاسم المتمكن والفعل دون الحرف وشبهه (البكوش، ١٩٩٢م، ١٧)، ويشمل الصّرف أو التّصريف كلّ ما يندرج في نطاق الاشتقاق؛ أي التّغيير المرتبط بالمعنى، وكذلك ما يندرج في نطاق الإعلال وما إليه؛ أي التّغيير الصّوتي، ولا يتعلّق إلّا بالأسماء المتمكّنة والأفعال (عبد الله، ٢٠٠٦م،٤)ومقابل الصّرف هناك الممنوع من الصّرف، وهو الاسم الذي لا يقبل التّنوين، ويرى النّحويّون أنّ إلحاق تنوين التّمكين بالاسم دليلاً على تمكّنه في باب الاسميّة تمام التّمكين، ولذلك قسّموا الاسم على ثلاثة أقسام (جهاوي، ١٩٨٢م، ١٣٩):

١. اسم غير متمكّن، وهو أشبه بالحرف لذا بُنيَ الحرف، فَبُنيَ هو.

٢. اسم متمكّن أمكن: وهو الذي خلص من شبه الحرف، ومن شبه الفعل، فتدخل عليه الحركات الثّلاث وذلك حسب موقعها من الجملة مع التّنوين سواء أكان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً. فاللّفظ نحو: هذا رجلٌ، زيدٌ/ ورأيت رجلاً، زيداً/ ومررتُ برجلٍ بزيدٍ. أمّا التقدير، فيكون في الأسماء المعتلّة، نحو: هذا فتىً، وقاضٍ، وذهبتُ إلى فتىً وقاضٍ/ وزرت فتىً وقاضٍ. فكلّ هذه الأسماء وما في حكمها متمكّنة، وإن لم يظهر الإعراب في بعضها، فعدم ظهوره يرجع إلى نبو حرف الإعراب عن تحمّل الحركة أو استثقاله، وهذا النّوع من الأسماء يُعرَف بالمُعْرَب المنصرف؛ لأنّه يستوفي حركات الإعراب والتّنوين (ابن يعيش، د.ط، ٣٥).

٣. اسم متمكّن غير أمكن: وهو الذي يتغيّر آخره بحسب موقعه في الجملة إلّا أنّه يُجرّ بالفتحة بدلاً من الكسرة، ولا يدخله تنوين، وذلك نحو: جاء عمرُ، إبراهيمُ/ ورأيتُ عمرَ، إبراهيم/ ومررت بعمرَ إبراهيمَ. وهذا النّوع من الأسماء يُسمّى بالمُعْرَب غير المنصرف؛ أي الاسم الذي لا ينصرف (ابن يعيش، د.ط، ٣٥) والممنوع من الصّرف أقسام، ومن أقسامه الاسم العلم الأعجمي الذي مُنِعَ من الصّرف لعلّتين، العلمية، والعُجمة. فما معنى "العلم الأعجمي" لغةً وبوصفه مصطلحاً نحويّاً؟

أهمية البحث

يتمثّل أهمية البحث في الأهداف التي يُعنى بتحقيقها؛ إذ يعمد إلى تقديم عرض مفصّل عن الأحكام الصّرفيّة والنّحويّة للاسم العلم الأعجمي لعلّ هذه الدّراسة أن تكون مرجعاً مهمّاً لهذا الموضوع. ويستمدّ هذا البحث أهميته من هدفه في التأصيل لقضية في العربيّة لها خصوصيتها في أحكام النّحو والصّرف، وهي خصوصيّة نابعة من خصوصية المادة اللّغويّة المدروسة، وهي الأعلام الأعجميّة، وتبيان منهج العربيّة في التّعامل معها، هذا المنهج الذي قد يتّفق أحياناً ويختلف أحياناً أخرى مع ما استقرّ واطّرد في تعاملهم مع ألفاظ لغتهم الأصليّة. ولا يخفى على أحد حجم التّطوّر الذي يشهده العالم اليوم الذي سبّب نقل عدد لا محدود من أسماء الأعلام الأعجميّة إلى العربية التي قد تكون اسم إنسان أو حيوان أو نبات أو مكان أو اسم علم طبّي أو دوائيّ أو هندسيّ أو غير ذلك.الفرضية:لاسم العلم الأعجمي في العربيّة أحكام صرفيّة ونحويّة ودلاليّة خاصّة.

منهج البحث:

يستند هذا البحث إلى المنهج الوصفي وأدواته في الاستقراء والوصف والتّحليل. وهو المنهج الذي يناسب طبيعة الدّراسة.

المبحث الأوّل التعريف بالعلم الأعجمي

العجم خلاف العرب، ولسانهم هو اللّسان الأعجم، وسُمُّوا كذلك لأنّ العرب لم تفهم عنهم كلامهم.

المطلب الأوّل: مفهوم العلم الأعجمي

بمراجعة معجمات اللّغة لتبيّن معنى لفظ "اسم" يتبين أنّ "السين والميم والواو" أصل واحد يدلّ على العلو، فيقال: سموت بمعنى عَلَوْت ...، ويُقال: إنّ أصل (اسم) سِمْو، وهو من العلو؛ لأنّه تنويه ودلالة على المعنى" (القزويني، ٩٨-٩٩). أمّا العلم، فهو كذلك أصل واحد يشير إلى "أثر بالشّيء يتميّز به عن غيره، من ذلك العلامة، وهي معروفة، ... والعلم الرّاية، والجمع أعلام، والعلم: الجبل" (القزويني، ٩٨-٩٩). إذاً ثمّة تعريفات عدّة لاسم العلم، فهو في اللّغة بمعنى العلامة والوسم والعلم والرّسم والجبل والأثر والرّاية (المعجم الوسيط). فالأصل في معنى اسم هو العلامة توضع على الشيء يُعرَف بها، وفي الاصطلاح النّحويّ: العلم هو ما دلّ على مُعيَّن، كاسم شخص، أو لقبه، أو كنيته، أو اسم مدينة، أو قبيلة (سيبويه،١٩٨٨م، ٢١٣) . ويكون العلم مُفرداً، كأسماء الأشخاص، من مثل: يوسف، إبراهيم، واللقب، نحو: الأخطل، والكنية، من مثل: أبو لهب، أم جميل، وأسماء المدن، نحو: معان، المفرق، وأسماء القبائل، نحو: هُذيل- طيء، أو يأتي مُركباً، والمُركب إمّا يكون مُركباً مزجياً نحو: حضرموت أو إضافياً نحو: عبد الرحمن، أو إسنادياً نحو: تأبط شراً علماً لرجل (الأنصاري، ٢٠٠٨م، ١٢٢)فالعلم يشير إلى معيّن، ويعيّن مسمّاه مباشرةً منذ

أول لحظة وضع فيها على مسمّاه من غير أن يُحتاج إلى قرينة لفظيّة أو معنويّة لهذا التّعيين، مثل: محمّد، زينب، إبراهيم، موسى، بيت المقدس، ... إلخ. والمقصود بقولنا من غير قرينة أو قيد هو أنّ اسم الإشارة يُعيّن مسمّاه بقرينة الإشارة الحسيّة، كالإصبع مثلاً؛ إذ الأصل عند قولك: هذا محمّد أن يلفظ المتكلّم الجملة وهو يشير بإصبعه إلى محمّد، لذلك قالوا: اسم إشارة، ويُعيّن الاسم الموصول صلته بقرينة الصّلة، فإذا قيل: جاء الذي تعرف، فالاسم الموصول (الذّي) لم يتعيّن إلّا بواسطة صلته التي هي جملة (تعرف)، وهكذا. ويسمّي اسم العلم أسماء الأشخاص، وأسماء الدّول، وأسماء القبائل، وأسماء الأنهار، وأسماء البحار، وأسماء الجبال، وأسماء الحيوانات.أمّا الأعجمي، فيعود اللفظ "الأعجمي" إلى المصدر "الإعجام"، وفعله "أعجم"، وجذره "عَجم"، ومعناه في اللّغة يرجع إلى أصول دلاليّة ثلاثة هي: السّكوت والصّمت، والصّلابة والشّدّة، والعض والمذاقة ... فالرّجل الذ لا يُفصح: أعجم، والمرأة التي لا تفصح: عجماء ... والعَجم: الذين ليسوا من العرب، وكأنّ العرب لما لم يفهموا عنهم سمّوهم عجماً، ويُقال: الأعجمي الذي لا يُفصح (ابن فارس، ٧٤٢)، وهذا يعني أنّ العُجمة عند ابن فارس خلاف الإفصاح والإبانة، والعَجَم عنده مقابل العرب، والعجم والأعجمي بمعنى واحد. وفي كتاب المفردات في غريب القرآن وضّح الأصفهاني هذا المصطلح، فقال: "العُجمة خلاف الإبانة، والإعجام: الإبهام ... والعَجَم: خلاف العَرَب. والعَجَمي منسوب إلى العَجَم ... والأعجم: من في لسانه عُجمة، عربيّاً كان أو غير غربي اعتباراً بقلّة فهمهم عن العَجَم، والأعجمي منسوب إلى الأعجم. وأعجمن الكلام ضد أعربته، وأعجمت الكتابة: أزلت عجمتها" (الأصفهاني، ١٤١٢هـ، ٥٩٤-٥٥٠). ومعنى كلام الراغب الأصفهاني أن العجمة في اللّسان والنّطق والتّعبير، وبذلك هي ليست جنساً أو نسباً أو قوماً، وقد سمّى العرب غيرهم من الأقوام سواء كانوا فُرْساً أو رُوْماً بهذا الاسم؛ لأنّهم لا يفصحون بالعربيّة عندما يتكلّمون. والأعجمي وصف يُطلَق على اللّسان والكلام والتّعبير.

المطلب الثّاني: العلم الأعجمي في القرآن الكريم

جاءت لفظة "أعجمي" في القرآن الكريم في مواضع ثلاثة في صيغة المفرد، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة النحل، الآية ١٠٣]، وهذه الآية تردّ على المشركين الذين زعموا أنّ رسول الله (ص) تلقّى القرآن من رجل غير عربي، فغير العربي هو الذي ألّف القرآن، وعلّمه النّبي (ص)، وتدعوهم الآية الكريمة إلى أن يُفكّروا بعقولهم، فالرّجل الذي نسبوا إليه القرآن لسانه أعجمي، والقرآن بلسان عربي معجز فصيح مبين. وقد نسب هؤلاء تأليف القرآن الكريم إلى عبد رومي كان يعمل في مكّة، وفي تفسير الطبري أنّ النّبي (ص) كان يجلس عند المروة إلى غلام نصراني، يقال له جبر وهو عبد لبني بَيَاضَة لحَضرمي، فكانوا يقولون: والله ما يُعلّم محمداً كثيراً مما يأتي به إلّا جبر النصراني الحضرمي، فأنزل الله تعالى الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُم ...﴾" (الطبري، د.ت، ٢١١-٢٠١٤)أمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة فصلت: الآية ٤٤]، ومعنى الآية: "لو جعلنا هذا القرآن أعجميّاً لقال قومك من قريش: يا محمّد! هلّا بُيّنَت أدلّته وآياته، فنفقهه ومعلم ما هو وما فيه، ولقالوا منكرين أأعجمي هذا القرآن ولسانُ الذي أُنْزِلَ إليه عربي" (الطبري، ١٤٥-١٤٦). وتردّ هذه الآية على شبهات الكفّار حول القرآن، ووصف الله القرآن في آية قبلها بأنّه كتاب عزيز، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سورة فصلت، الآيتان: ٤١-٤٢].وورد هذا اللّفظ في صيغة الجمع مرّة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾[سورة الشعراء، الآية: ١٩٨]، فالأعجمين جمع مذكّر سالم مجرور، وعلامة جرّه الياء، وهو مضاف إليه. يخبر الله أنّه لو نزّل القرآن على شخص من (الأعجمين)، وجاء هذا الشّخص، وتلا القرآن على مشركي العرب، فإنّهم لن يؤمنوا به، وقد نزّل الله القرآن على ابنهم العربي محمد (ص)، وقرأه عليهم، فما آمنوا به، فالكفّار معاندون، لا يؤمنون بأنّ القرآن كلام الله، سواء قرأه عليهم عربي مثلهم، أو شخص من الأعجمين" (الزمخشري، ٢٠٠٩م، ٣٣٥). وقد اختلف المفسرون في (الأعجمين)، فهي جمع مخفف، وفي حال كانت جمع (الأعجمي) يلزم أن تكن الياء مشدّدة، لذلك قيل (الأعجمين) هي جمع من غير ياء النّسبة، وفي هذا قال الزّمخشري: "الأعجم الذي لا يفصح، وفي لسانه عُجمة واستعجام. والأعجميُّ مثله، إلّا أنّ فيه زيادة ياء النّسبة لزيادة التّوكيد، ولمّا كان من يتكلّم بلسان غير لسانهم لا يفقهون كلامه، قالوا له: أعجم وأعجمي شبّهوه بمن لا يُفصح ولا يُبين ... وقالوا لكلّ ذي صوت من البهائم والطّيور وغيرها: أعجم" (الزمخشري، ٢٠٠٩م، ٣٣٦)اختلف العلماء في مسألة ورود ألفاظ أعجميّة من بينها أسماء أعلام في القرآن الكريم. (الزمخشري، ٢٠٠٩م، ٣٣٦) أمّا أشهر الأقوال التي طُرِحَت في ذلك، فهي (الخالدي، ١٢-١٣):عدم وجود المعرّب في القرآن، فكلّ ما فيه عربي، يؤكّده قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة يوسف: الآية ٢]، وقد قال بهذا القول الإمام الشافعي وابن جرير الطّبري وأبو عبيدة معمر بن المثنّى، والقاضي أبو بكر الباقلاني، وأحمد بن فارس القزويني.

١. المعرّب موجود في القرآن بيد أنّها كلمات قليلة من الفارسيّة والروميّة والحبشيّة، وهذه الكلمات القليلة لا تنفي عربيّة القرآن الكريم. ومن الكلمات الأعجميّة التي جاءت في القرآن أسماء أعلام، وقد ورد قرابة عشرة أسماء أعلام أعجميّة (السيوطي، ١٩٥١م، ٤٣١-٤٤٣)، وقد تكون أسماء أشخاص غير عرب كآدم، وإبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، وموسى، وهارون، وزكريا، ويحيى، ويوسف، ومريم، وغير ذلك (السيوطي، ١٩٥١م، ٤٢٧-٤٢٨). ومنها أسماء بلدان، كبابل ومصر وسيناء والطّور والجودي، وغيرها وحقّ أسماء الأعلام في القرآن الكريم أن تُمنَع من الصّرف؛ لعلميّتها وعجمتها، من مثل: "إبراهيم" في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي﴾ [سورة الحج، الآية ٢٦]، فإبراهيم اسم علم أعجمي مُنِعَ من الصّرف؛ أي لا يقبل التنوين أو الجرّ بالكسرة، بل يُرفع بالضّمّة، ويُنصَب ويُجَرّ بالفتحة. وهو ليس مشتقّاً ولا متصرفاً، ولا دلالة له في المعجم اللّغوي العربي. ومن أسماء الأماكن الأعجميّة التي مُنِعَت من الصّرف "مصر"، وقد وردت في القرآن أربع مرات، واحدة منها مصروفة، لأنّها لفظ عربي تعني "بلد"، ولا تشير إلى القطر المصري، وذلك في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾[سورة البقرة، الآية ٦١]؛ أي ادخلوا أي بلد زراعي، وقد قال الراغب الأصفهاني: "المِصْرُ اسمٌ لكلّ بلد ممصور؛ أي: محدود، يقال: مَصَرْتَ مَصْرَاً؛ أي بنيته، والمِصْر: الحد" (الأصفهاني، ١٤١٢مه، ٧٦٩). وتُمنَع من الصّرف إذا دلّت على البلد المعروف، من حالات منعها في القرآن قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة يوسف، الآية ٢١)، ومصر ويوسف كلاهما اسم علم أعجمي ممنوع من الصّرف للعلميّة والعجمة غير أنّ بعض الأعلام الأعجميّة صُرِفت لخفتها، كأنْ كون مكونة من ثلاثة أحرف وسطها ساكن، من مثل: نوح ولوط ووَدّ، ونَسْر. وإمّا لإدخال (أل التعريف) عليها، من مثل: التّوراة والإنجيل والزّبور والسّامريّ والرّوم.

المبحث الثاني العلم الأعجمي بين واقع اللغة والعلّة النحويّة

حاز التّعليل في النّحو العربي دراسات متنوعة، ويعدّ من أكثر المباحث في نظرية النّحو دراسةً وبحثاً وتفصيلاً، فما معنى العلّة النّحويّة؟

المطلب الأوّل: مفهوم العلّة

يقول أحمد بن فارس في معجمه "مقاييس اللّغة": "إنّ للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرّع منها فروع، وقد ألّف النّاس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يعرفوا في ذلك عن مقياس من المقاييس" (ابن فارس، ١٩٧٩م، ٢٢٣)، وفي شرحه لمعنى "علّة" قال: "علّة الرّجل إذا نازعت نفسه إلى شيء"(ابن فارس، ١٩٧٩م، ١٢). وفي لسان العرب العلّة هي المرض (ابن منظور، ٣٠٧٨) أو السّبب الطّبيعي للأشياء، وهذا علّة لهذا؛ أي سبب" (ابن منظور، ٣٠٧٨)، وهذا في المعجمات التّراثيّة، أمّا في معجم معاصر كالمعجم الوسيط، فقد وردت الدّلالات السابقة يُضاف إليها معنى فلسفي مفاده: العلّة كلّ ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقبال أو بواسطة انضمام غيره إليه، فهو علّة لذلك الأمر والأمر معلول له، وهي علّة فاعليّة أو ماديّة أو صوريّة أو غنائيّة ومن كل شيء سببه تعدّ لفظة "العلّة" مصطلحاً نحويّاً مستقرّاً في علم النّحو العربي، فالعلّة في كلام النّحويّين صور شتّى يجمع بينها معنى السّببيّة، فقد كانوا يُطلقون اسم العلّة على مختلف القواعد أو القوانين النّحويّة التي يستنبطون من استقراء الكلام (إلياس، ١٩٨٨م، ٤٧). وتُعرّف العلّة بأنّها "الوصف الذي يكون مظنه وجه الحكمة من اتّخاذ الحكم أو هي المر الذي يزعم النّحويّون أنّ العرب لاحظته حيث اختارت في كلامها وجهاً معيّناً من التّعبير والصّياغة" (المبارك، ٩٠)، وهذا معناه أنّه من خلال المقدّمات يمكن الوصول إلى النّتائج، فالعلّة هي السّبب الذي تحقّق في المقيس عليه، فأوجد له حكماً، وتحقّق في المقيس أيضاً، فأُلحق به، وأخذ حكمه (أبو المكارم، ٢٠٠٦م، ١٠٨)، وقيل العلّة النّحويّة هي الوجه أو الشّبه أو الجامع الذي يربط بين شيئين اثنين، ويحملنا على إجراء عملية القياس" (جاد الكريم، ٢٠٠٦م، ١٠٨)إنّ الاسم الممنوع من الصّرف يُرفع بالضّمّة، ويُنصَب ويُجرّ بالفتحة من غير تنوين في أحدها، وذلك بشرطين ألّا يُضاف، ألّا يكون مبدوءاً بأل التّعريف؛ وسبب المنع أنّ أصل الأسماء الصّرف (جهاوي، ١٤٠-١٤١)، ولما جاءت بعض الأسماء لا تقبل التّنوين على خلاف الأصل، فإنّ النّحويّين اختلفوا في التماس العلل لها، فرأى بعضهم أنّها مُنِعَت من الصّرف لئلا يُتوهَم أنّها مضافة إلى ياء المتكلّم، وأنّها حُذِفَت واجتزئ بالكسرة، وبعضهم منعها من الصّرف؛ لشبهها بالفعل؛ لأنّ في الاسم علتين فرعيتين يرجع أحدهما إلى اللّفظ، والآخر إلى المعنى أو علّة واحدة تقوم مقام العلّتين، كما في الفعل يوجد فيه علّتان، أحدهما لفظيّة، وهي اشتقاقه من المصدر، والأخرى معنويّة، وهي احتياج الفعل إلى الاسم، فهو يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلّا اسماً. ومن الجدير قوله هنا أنّ العلّة ربما تكون هي نطق العرب الأوائل لها بهذا الشّكل، فقد نطقت بهذا منوناً، وبذاك غير منون (جهاوي، ١٤١).

المطلب الثّاني: أحكام العلم الأعجمي في النّحو والصّرف:

إنّ الحكم على لفظٍ ما بأنّه أعجمي مع وروده في كلام العرب ليس ادّعاءً من غير بيّنة، بل هو مبني على ضوابط وعلامات أقرّها علماء العربيّة القدامى، وتتابعوا على اختبارها وتمحيصها حتّى استقرّ لهم ما يبنون عليه الحكم بعُجمة اللّفظ، فما الحكم النّحوي للاسم العلم الأعجمي؟ وما أحكامه الصّرفيّة؟

أولاً: الحكم النّحوي:لا يختلف اسم العلم الأعجمي عن اسم العلم العربي في خضوعه لقواعد اللّغة العربيّة وضوابطها، وسبب ذلك أنّه لا يُنظر نحويّاً في خصوص المفردة بل في علاقتها داخل السّياق أو الجملة بغيرها، وبذلك لا يكون هناك تأثير لعجمة الأعجمي في السّياق، وقد أكّد ذلك ابن جنّي الذي نقل عن أستاذه أبي علي الفارسي قوله: " ... ألا ترى أنّك تقول: (طاب الخُشْنكانُ)، فترفعه، وإنْ لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة؛ لأنّها أعجميّة؟" (ابن جني، ١٩٥٤م، ٤٤)، فالجملة هنا تجري على وفق قواعد العربيّة في بناء كلامها، فأُعْرِبَت بإعرابها بصرف النّظر عن كونها تحوي مفردة أعجميّة لم تلفظ بها العرب قبلاً . ومن هنا لم تكثر الأحكام النّحويّة الخاصّة بالاسم الأعجمي بل يكاد ينحصر حكمه النّحوي في منعه من الصّرف أو في شروط صرفه. فعند جرّ الممنوع من الصّرف، فإنّ الجرّ مرتبط بالتنوين من حيث ثبوتهما في الاسم المصروف وانتفاءهما عن الممنوع من الصّرف، وبذلك يكون الجرّ حكماً إعرابيّاً لا يستحقّه الاسم إلّا في حال كونه مركّباً مع غيره في جملة كان منزع المسألة نحويّاً عندئذٍ ومن حق الاسم المُعْرَب أم ينصرف، فيدخله التّنوين الدّال على كونه متمكّناً أمكن، وينجرّ بالكسرة ما لم يمنعه من ذلك مانع (ابن جني، ١٩٩٩م، ٣٥٩). ويمتنع الاسم العلم الأعجمي من الصّرف لعلّتين، أولهما معنويّة وهي العلمية، وثانيهما لفظيّة وهي العُجْمة، وهذا حال الأسماء آدم وإبراهيم ويوسف وموسى وعيسى ومريم وآسيا، و... فكلّها ممنوعة من الصّرف أمّا لو كان الاسم الأعجمي نكرة عند العجم، واستعمله العرب نكرة من مثل: لجام، وديباج، وفرند، وإستبرق، وغيرها، فهذه الأسماء غير ممنوعة بل تعامل معاملة الأسماء النّكرة العربية، وإن جاء على مثال ليس من أمثلتها، من مثل: آجُرّ وسوسن وإبريسم وغيرها (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٩٢)، فانفراد هذه الألفاظ ببناء لا نظير له في العربية لم يمنعه من الصّرف، وقد علّق السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه بالقول: "انفراد كلّ واحد من هذه الأسماء بالبناء الذي لا نظير له لا يخرجه من شبه كلامهم، وقد رأينا في أبنية العرب أسماءً كلّ واحد منها منفرد ببناء لا نظير له" (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٩٩)، من مثل: إبِل وقُرُنْفُل، ولك يكن ذلك بمانع لها من الصّرف، فلعدم اجتماع علّتين فرعيتين في النّكرة لا يمتنع من الصّرف، وإن كان أعجميّاً. وكذلك لو سُمِّيَ به بعد استعماله نكرة في العربية، وجريان أحكامها عليه، لا يمتنع من الصّرف؛ لأنّ حكمه حينئذٍ حكم الاسم النّكرة العربي لا يمتنع إلّا بما امتنع به الاسم العربي، فلو سُمِّي بنحو ديباج لانصرف؛ لزوال تأثير العجمة بتصرّف العرب فيه (الفارسي، ٣٠٥).

ثانياً: الأحكام الصّرفيّة:يعالج الصّرف الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرّفة، وبذلك لا يتناول الأحرف أو الأسماء غير المتمكّنة؛ أي: المبنية أو الأفعال الجامدة. والعلم الأعجمي متمكّن في باب الإعراب يتغيّر آخرها بتغيّر العوامل الدّاخلة عليها، ولو فقدت في إحدى حالاتها القدرة على أن تكون منوّنة، فهذا لا يخرجها من كونها من الأسماء المتمكّنة.

١. **حكمها في التّصريف والاشتقاق:**غير أنّ اللّغويّين اختلفوا في أحكامها الصّرفيّة، فابن جنّي منعها من الدّخول في علم الصّرف العربي، فقال: "أمّا الأسماء الأعجميّة، ففي حكم الحروف في امتناعها من التّصريف والاشتقاق؛ لأنّها ليست من اللّغة العربيّة" (ابن جنين، ١٩٥٤م، ١٢٧)، ورأى أنّه "إذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق، ولا يسوّغ فيه التّصريف مع أنّه عربي، فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى، وهو به أحرى لبعد ما بين الأعجميّة والعربيّة، ألا ترى أنّك لا تجد ل(إبراهيم)، ولا لـ (إسماعيل) ونحوهما اشتقاقاً ولا تصريفاً، كما لا تجدهما لـ (قد وهل وبل)، فالأمر فيهما واحد"(ابن جنين، ١٩٥٤م، ١٢٧)، وهو بهذا الشّكل سوّى بين الاسم الأعجمي والحروف من هذه الجهة، ومن المعروف أنّ الحروف لا يعالجها علم الصّرف. وابن جنّي من خلال هذا القول يمنع الاسم العلم الأعجمي من قبول الأحكام الصّرفيّة من غير أي تمييز بين النّكرة والمعرفة. بيد أنّه في قول آخر له يُدْخِل النّكرة دون المعرفة في الصّرف، فقال: "اعلم أنّ الأسماء الأعجميّة النّكرات التي دخل عليها الألف واللّام قد أعربتها العرب، واستعملتها استعمال أسمائها العربيّة، وذلك أنّها تمكّنت عندهم؛ لأنّها أسماء الأجناس، وهي الأوْل، وتدخل عليها الألف واللّام، فجرت لذلك مجرى (رجل وفرس) ... ويدلّ على أنّهم قد أجروها مُجرى العربي أنّهم قد اشتقّوا منها كما يشتقّون من العربي ..." (ابن جنين، ١٩٥٤م، ١٣٢) ، وفي هذا القول يميّز ابن جنّي بين النّكرة والمعرفة في مسألة دخول التّصريف فيهما أو عدمه. وقد وافق ابن عصفور ابنَ جنّي في منع دخول الأعجمي المعرفة، فقال: "اعلم أنّ التّصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي الأسماء الأعجميّة التي عجمتها شخصيّة ك، (إسماعيل) ونحوه؛ لأنّها نُقِلَت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللّغة" (الإشبيلي، ٣٥). أمّا رأيه في دخول النّكرة الأعجمي الصّرف العربي، فقد قال: "فإن قيل إنّ (المِعزَى) أعجمي، ... فالجواب أنّ ما كان من الأسماء الأعجميّة نكرة، فإنّه قد يدخله التّصريف؛ لأنّه محكوم له بحكم العربي بدلالة أنّ

هذا النّوع من العجمة لا يمنه الصّرف بخلاف العجمة الشّخصيّة؛ وسبب ذلك أنّها أسماء نكرات، والنّكرات هي الأوّل، وإنّما تمكّنت بدخول الألف واللاّم عليها، كما تدخل على الأسماء العربيّة" (الإشبيلي، ١٦٧).

٢. **أصالة الحروف وزيادتها:** فمع اختلاف النّحويين فيما بينهم حول معاملتهم للعلم الأعجمي، فإنّهم لم يمنعوا الاسم الأعجمي من أحكام التّصريف إعمالاً لأصول الصّنعة المتقرّرة من أحكام العلم العربي بحمل العلم الأعجمي عليه في ذلك، وهذا ما قرّره العكبري بعد أن ذكر شيئاً من أحكام أصالة الحروف وزيادتها في الكلمات، ومواضع الزيادة وأدلّتها، فقال: "فإنْ قيل فقد ذكرتم أشياء من الألفاظ الأعجميّة، وحكمتم على بعض حروفها بالزّيادة، مثل: (نَرْجِس)، ومن أين يُعلم ذلك، وهي كالحروف في جمودها؟ قيل: بمّا تكلّمت بها العرب، وصرّفوها في الجمع والتّصغير وغيرهما أجروها مجرى العربي، ومن هنا حكمنا على ألف (لجام)، وواو (نيروز)، وياء (إبراهيم) بالزيادة؛ لقولهم: (لُجُم ونواريز وأبارهة أو براهمة)" (العكبري، ١٩٩٥م، ٢٦٦) ، ويُلحَظ أنّ قوله لم يقتصر بإدخال العلم الأعجمي النّكرة في الصّرف بل جعله عامّاً للمعارف الأعجميّة أيضاً.

٣. **التّصغير:** التّصغير هو بناء الكلمة على هيئة معيّنة، وتتمّ من خلال ضمّ أوّل الاسم وفتح ثانيه وزيادة ساكن بعده ... فإذا صُغِّرَ الاسم الثّلاثي يُرد على صيغة (فُعَيْل)، ويرد الرباعي على (فُعَيْعِيل)، فكيف نُصغّر الأسماء الأعلام الأعجميّة الممنوعة من الصّرف؟ وهل تبقى ممنوعة أو تَصْرَف؟تصغّر الأسماء الثّلاثيّة على وزن (فُعَيْل)، من مثل: نوح = نُوَيْح، ولوط يصبح لُوَيْط، ونسر يصير نُسَيْر. بيد أنّ النحويين اختلفوا في تصغير الأسماء الأعجميّة فوق الثّلاثيّة، كإبراهيم وإسماعيل مثلاً، هل يُصَغّران على (بُريهيم وسُميعيل) أو (أبيريه وأسيميع) على اعتبار أنّ الهمزة زائدة أو عدم اعتبارها كذلك (سيبويه، ٤٤٦). وقد علّف الوّراق على هذه المسألة، فقال: "... فإن قال قائل: فقد ذكر سيبويه تصغير (إبراهيم) فقال: (بُرَيْه)، وكان القياس على ما أصّلناه: (أبيره)؛ لأنّ الاسم إذا كان على خمسة أحرف أصول، فإنّما يقع الحذف في آخره إذا صُغِّرَ، كقولك: (سفرجل)، فإذا صغّرته، قلت: (سُفَيْرِج)، وقد ردّ أبو العبّاس قول سيبويه، واحتجّ بما ذكرنا. فالجواب لسيبويه عن هذا: أنّ هذه أسماءٌ أعجميّة لا يُعرَف اشتقاقها، وغير ممتنع أن تكون الهمزة عند العجم زائدة، فلمّا كان هذا محتملاً، ورأينا الهمزة تزاد كثيراً في الأوائل جاز حذفها من هذه الأعجمية، لما ذكرنا من الاحتمال، ولا يجب ذلك في كلام العرب؛ لأنّ الدّلالة قد قامت على الحروف كلّها أنّها أصول في (سفرجل) من غير شبهة، فلذلك لم يجز إلّا حذف الأواخر، وفارقت أسماء الأعجميّة بجواز الشّكّ في الأعجميّة منها" (الوراق، ١٩٩٩م، ٥٦٠-٥٦١). وقول الوراق يوضّح منهج نحويي العربيّة في التّعامل مع الأعجمي في قضايا التّصريف، وهذا المنهج مبني على ما تقتضيه الأصول القياسيّة لشبيهه من العربي، والتّرجيح بناءً على ذلك، وإن كان الأمر محتملاً غير ذلك في الأعجمي مع عدم الإغفال لهذا الاحتمال عند النّظر في الأعجمي، فكلا المذهبين في هذه المسألة؛ أي مذهب سيبويه ومذهب المبّرد ليس لديه مستمسك من الاشتقاق يقضي بصحّة أحد الاحتمالين للحروف المزيدة والأصليّة، وإنّما في محل الشّكّ، ولم يكن ذلك مانعاً لهم من أن يخضعوا السماء الأعجميّة علماً كانت أم نكرة لأحكام الصّرف.

٤. **الوزن:** لا يلزم أن تكون أبنية أسماء العلم الأعجميّة على أوزان اللغة العربيّة، ويحدث أن يتفق مجيء علم أعجمي ما على وزن عربي، من مثل: إبل، ونوح، ولوط، ونسر، وإسحاق، وإن لم يتفق فقد يُجري العرب على الاسم تغييرات، فتكون على مثال من مُثُل العربيّة، من مثل: مُوْسَى الذي جاء على مثال: مُفْعَل وقد يتركونها على ما هي عليه، من مثل: ميكال ويقولون كذلك ميكائيل وميكائل، وميكائين، وإسماعيل وإسماعين، ويقول ابن السّرّاج مبيناً طريقة العربي في التّعامل مع الأعجمي في حروفه وبُناه: "الكلام الأعجمي يخالف العربي في اللّفظ كثيراً، ومخالفته على ضربين، أحدهما: مخالفة البناء، والآخر: مخالفة الحروف. فأمّا ما خالف حروفه حروف العرب، فإنّ العرب تبدلّه بحروفها، ولا تنطق بسواها، وأمّا البناء، فإنّه يجيء على ضربين، أحدها: قد بنته العرب بناء كلامها، وغيّرته كما غيّرت الحروف التي ليست من حروفها، ومنه ما تكلّمت به بأبنية غير أبنيتها" (ابن السراج، ١٩٩٩م، ٢٢٣). "

المبحث الثالث دلالة العلم الأعجمي

قد يُظن أنّ الاسم العلم خلو من أدنى معنى، وقد أيّد هذا الرّاي اللّوي ستيوارت الذي قال: "ليس لأسماء الأعلام معنى على الإطلاق بل هي مجرد علامات تشير إلى أشياء منفردة" (ميل، ١٩٦١م، ٦٢). بيد أنّ أسماء الأعلام توحي بدلالات عدّة يُضاف إلى ذلك وظيفتها الأساسيّة المتمثّلة في تحديد مرجع واحد له خصائص تميّزه. وقد يصادف المترجم أسماء أعلام يمكن ترجمتها

المطلب الأول: دلالة العلم في الفكر العربي

يُقسَم الاسم عند لغويّي العرب على قسمين: اسم الجنس، واسم العلم. واسم الجنس "اسم عام يدخل تحته أفراد كثيرون، و... عند النّحاة هو ما وقع في كلّ تركيب على شيء، وعلى كل مشارك له في الحقيقة على سبيل البدل أو الشّمول، ... ومنه أسماء العدد، وهو أعمّ مطلقاً من النّكرة؛ لأنّه قد يكون نكرة كرجل، وقد يكون معرفة كالرّجل، والنّكرة لا تكون إلّا اسم جنس، ومن وجه من المعرفة لصدقهما على الرّجل، وصدق اسم الجنس

فقط على رجل، وصدق المعرفة فقط على زيد، والضّمائر والمبهمات؛ لأنّها في كلّ تركيب يقع على معيّن لخصوص الموضوع له فيها" (التهانوي، ١٩٩٦م، ٥٩٤). وقد اختُلِفَ في وضع اسم الجنس، فقيل هو موضوع الماهيّة من حيث هي، وقيل هو موضوع الماهية مع وحدة لا يعيّنها وتسمّر فرداً منتشراً، فمثلاً قولهم: (رجل) لكلّ فرد من أفراد الرّجال بحسب الوضع ليس معناه أنّه بحسب وضعه يصلح أن يُطلّق على خصوصيّة أيّ فرد كان، بل معناه أنّه بحسب وضعه يصلح أن يُطلق على معنى كلّي هو الماهية من حيث هي، أو الفرد المنتشر"(التهانوي، ١٩٩٦م، ٥٩٥-٥٩٦).أمّا بالنسبة للمشتغلين في علم البيان، فقد يقصدون من اسم الجنس "ما يكون اسماً لمفهوم غير مشخّص ولا مشتمل على تعلّق معنى بذات، فيدخل فيه نحو: رجل وأسد وقيام وقعود ... ويقرب من هذا ما قيل اسم الجنس ما دلّ على نفس الذّات الصّالحة؛ لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف، وقد يُطلق اسم الجنس على ما لا يكون صفة ولا علماً" (السكاكي، ١٩٨٧م، ٩)ويقابل اسم الجنس اسم العلم الذي هو وضع للمسمّيات في حدّ ذاتها، وهذا النّوع محل دراسة الباحثين واللّغويّين وفلاسفة اللّغة، والنّفسانيّون، وفي العلوم المختلفة؛ لأنّه في هذا الوقت هو محل نظر خاصّة في أجواء الانفتاح على الثّقافات الاجتماعيّة الأخرى، واقتباس مجموعة من السماء وتسمية الأشخاص بها. ومن المعروف أنّ للاسم دلالة وإحالة كما هو الحال عند فلاسفة اللّغة، وهذا ما لا يتنبّه عليه كثيرٌ ممن يُسمّي بهذه الأسماء ولا ينتقي الاسم إلّا بسبب إعجابه بصيغة الاسم فقط.فيما يتعلّق باسم العلم الدّالّ على إنسان، فهو الاسم الذي يوضّح هوية الشّخص، وعادة ما يعني في الوقت الحالي الاسم المكتسب عند المولد. وامتلاك الإنسان للاسم مسألة عالميّة، عند كلّ الشّعوب، وفي كلّ الدّيانات، وفي الثّقافة العربيّة كان العرب يهتمّون لأسماء الأولاد، وقد حثّ النّبي الكريم (ص) أتباعه على تخيّر الأسماء الحسنة، وقد رُوي عن ابن عبّاس (رضي الله عنهما) أنّ رسول الله (ص) قال عندما سُئل عن حقّ الولد: ((حقّ الولد على الوالد أن يُحسّن اسمه، ويُعلّمه الكتابة، ويزوجه إذا بلغ))(البيهقي، ٢٠٠٣م، ٢٩٧) . فاسم الإنسان من المكوّنات الرّئيسة لشخصه، وهو مهمّ له، ويمتلك دلالات مختلفة متعدّدة الأبعاد، ومن أبعادها مدى الحسّ والوعي عند الذي يتولّى عملية التّسمية بصرف النّظر عن الطّبقة الاجتماعيّة التي ينتمي إليها.

المطلب الثاني: دلالة العلم في الفكر الغربي

يتمتّع اسم العلم في الثّقافة الغربيّة بخصوصيّة دلاليّة وتداوليّة ومعرفيّة؛ نظراً لإحالته على المرجع في الاستعمال اليوميّ خلال التّواصل، وهذا المرجع قد يكون ماديّاً؛ أي أسماء الأشياء، كأن يدلّ على إنسان أو كرسي أو غير ذلك أو أن يشير إلى شيء معنوي، أي المشاعر، كالحبّ والكره وغير ذلك (ميعودي، ٢٠١٦م، ٧٩٨) ومن الأسماء الغربيّة التي تناولت الاسم العلم بالدّرس والتّحليل الفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجة ١٨٤٨م – ١٩٢٥م)، والفيلسوف النّمساوي (فنغنشتاين ١٨٨٩م – ١٩٥٧م)، والفيلسوف الأمريكي (جون سورل) يُصنّف اسم العلم عند هؤلاء إلى صنفين، الأوّل يدل على أشخاص أو أشياء أو أماكن، مثل: خالد، خزانة، مصر. والثّاني يشير إلى أسماء علم خرافيّة، كالغول والعنقاء، وغير ذلك. وهذه ليس لها واقع ماديّ (هني، ٢٠١٤م، ٤٤٠) ، فهذه الأنواع كلها تعد عنده أسماء علم مفردة (زيدان، ١٩٨٥م، ١٢-١٤). أمّا أسماء العلام التي تشير إلى جملة اسميّة وصفيّة لشخصيّة ما، من مثل: "المعلّم الثّاني" وهو الاسم أو اللّقب الذي أُطلِقَ على الفيلسوف الفارابي، فهي عنده أسماء مركّبة (هني، ٢٠١٤م،٤٤٢)، ومن هنا يُشتَرَط على اسم العلم كي يحمل دلالة أن يكون الشّيء الذي يدلّ عليه الاسم الموجود في الواقع حتّى تتّسم قضيته بالصدق، ولذلك عدّ فلاسفة لغويّون، كسورل أسماء الأعلام التي ليس لها محيل في الواقع أن لا معنى لها، بينا فرّق "فريجة" بين معنى الاسم العلم وإشارته إلى الأشياء(هني، ٢٠١٤م،٤٤٣) تناول "فريجة" اسم العلم بالدّرس من خلال قضية الهوية بين الأسماء ومراجعها التي تحيل عليها في الواقع الخارجي، وذلك مثل استعمال الصّيغتين: أ = أ و أ = ب.فالصّيغة أ = أ يتشابه طرفي المعادلة في المعنى والمرجع والدّلالة بتعبيره، ويُطلق عليها اسم القضية (التّحليليّة)، مثل: الفارابي هو الفارابي. أمّا صيغة أ = ب، فيتشابه الطّرفان في المرجع، ويختلفان في المعند وتسمّى القضية (التّركيبيّة)، مثل: الفارابي = المعلّم الثّاني. فالاسم "الفارابي" هو اسم علم مفرد ينكون من اجتماع أحرفه التي أعكت ذلك الشّكل اللّغويّ الذي يرمز إلى الشّيء، وله المعنى نفسه الذي يحيل إلى الشّخص المعيّن، وله المرجع نفسه، وهي عبارة تحليلية لا تقدّم إلى خبرة المتلقّي المعرفيّة شيئاً جديداً. والعلاقة بين اسم العلم (الفارابي) وهويته هي علاقة في المعنى والدلالة حيث تحيل إلى تلك الشّخصيّة التّاريخيّة المعروفة بالفلسفة. أمّ عبارة (الفارابي = المعلّم الثّاني)، فهو اسم علم مركب مؤلّف من لفظين مشكّلاً وحدة لغويّة تمثّل الرّمز الذي لها معاني مختلفة، وتدلّ على شخص بعينه، وهذا التركيب يُسمّى عبارة تركيبيّة؛ لأنّها تحيلنا إلى المرجع نفسه، لكن معانيها مختلفة، منها: من يعلّم، الثاني هو الذي يلي الأوّل، وهذه المعاني تضيف إلى خبرة المتلقّي المعرفيّة شيئاً جديداً. وبذلك فإنّ اسم العلم المركّب هو اسم شخص، وهو "صفة فريدة لا تنطبق إلّا على مسمّى ذلك الاسم (خليل، ١٩٦٤م، ٣٦٠)، فأن يُقال: الفارابي المعلم الثّاني هي صفة فريدة لا تنطبق إلّا على المسمّى الفارابي الفيلسوف.

أمّا راسا فرفض الأسماء العلم المركّبة، وقال إن أسماء العلم لا بدّ أن تكون بسيطة، وقد صنّفه ضمن مقولة العلاقات التي تربط باسم العلم الفرد التي تُسمّى محمولات، ودليله في ذلك أنّنا إذا حللنا اسم العلم المركّب، فإنّ الجملة تختفي، وبما أنّها اختفت، فهذا يعني أنّها ليست باسم علم، ولا تشير إلى أشياء واقعية، من مثل: المعلّم الثّاني (خليل، ١٩٦٤م، ٣٦٢).

الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات

ومما سبق يُلحظ أنّ الاسم العلم الأعجمي في أحكامه النّحويّة والصّرفيّة جرى على مقياس الاسم العربي أحياناً، وحُمِلَ عليه في بعض الأصول الصّرفيّة، وفي أحوال معيّنة كان له أحكامه الخاصّة؛ نظراً لعجمته أولاً، أو تفريقاً بينه وبين العربي ثانياً أو تفريعاً له على أصول صرفيّة متفرقة بغرض صبغه بصبغة اللّغة العربيّة، وإدخاله في حكم ألفاظها. وقد توصّل البحث إلى النّتائج الآتية:(أولاً): ينبني الحكم على عجمة لفظ ما على ضوابط خاصّة أقرّها علماء العربية، وعملوا على اختبارها وتمحيصها حتى استقرّت قوانين الاسم الأعجمي، واعتُمِدَت دائماً (ثانياً): لم يتفق النحويّون في مسألة معنى علميّة العجمة المانعة له من الصّرف، هل هو الاسم المستعمل علماً في لغته الأصليّة التي هي ليست العربيّة، أو هو لفظ أعجمي استُعمِل من أوّل أمره علماً في اللغة الأعجميّة بغضّ النّظر عن حاله في لغته الأصليّة، وهو الرأي الأقرب للصّواب(ثالثاً): لا يجوز منع الاسم العلم الأعجمي من الصّرف إلّا إذا تحقّق فيه شرط أن يكون اسم علم في الاستعمال العربيّ، وكونه أكثر من ثلاثة أحرف أو ثلاثيّاً مؤنّثاً، وبذلك تكون العلميّة علّة معنويّة، وعجمة اللّفظ علّة لفظيّة. واجتماع العلتين في الاسم الرّباعي فما فوقه أو في اللّفظ المؤنّث – وإن كان لفظاً ثلاثيّاً – مانع له من الصّرف(رابعاً): إذا لم يتوافر الشّرطان في الاسم العلم الأعجمي، وهما العلميّة في الاستعمال العربي، وزيادته على الثّلاثة أو كونه لفظاً مؤنّثاً لم يمتنع من الصّرف في أصحّ أقوال النّحويّين(خامساً): إنّ الرّأي القائل إنّ العلم الأعجمي لا يُمنع من الصّرف إلّا أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، ولا بعد تحرّك وسطه لمنعه من الصّرف إذا كان ثلاثيّاً هو الصّحيح، وهو الرّأي الغالب عند النّحويّين(سادساً): خصّ النّحويّون العرب الاسم الأعجمي بأحكام صرفيّة خاصّة لتمييزه عن الاسم العربي، ومن الجدير قوله أنّهم رغبوا في الحطّ من مرتبته أمام الاسم العربي. (سابعاً): تعدّ الألف في الأسماء الأعجميّة أصليّة؛ لأنّه لا يعلم اشتقاق الأعجميّ، فيكون حكمها كحكم الألف في الحروف والمبنيات (ثامناً): كانت أسماء العلم بصرف النّظر عن كونها عربية أو أعجميّة جزءاً من الدّرس اللّغوي عند اللّسانيين العرب، والغرب؛ إذ أسهب هؤلاء في تعريفه، وتقسيمه. وقد عدّ فلاسفة اللّغة أنّ اسم العلم رمز يُحال، وتحدّد به المسمّيات في الواقع أو في عالم الأفكار، ولذلك اختلفوا في احتوائه للمعنى أثناء وظائفه في إحالته على الأشياء، فمنهم من ينفي المعنى عنه، ومنهم من يثبت ذلك من خلال صلته المنطقيّة بالشيء المسمّى، وهذا ما جعل من التّداوليّة فضاء يتسع لدراسة معاني أسماء العلم. (تاسعاً) لاسم العلم انطباعات نفسيّة÷ فهي تعكس الشّخصيّة، فقد تكون سلبيّة، وقد تكون إيجابيّة، ومن هنا من الضّرورة اختيارها بعناية.

التوصيات:

١. يوصى أن يستمر الباحثون في دراسة المسائل النّحويّة الخاصّة والإضاءة عليها، لتقديم المزيد من الكشف على هذه الحالات الخاصّة في قوانينها وضوابطها.

٢. التأكّد في نسبة الأقوال النّحويّة إلى النّحويين؛ لما ينبني على ذلك من آثار علميّة ومنهجيّة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. أبو المكارم، علي، أصول التّفكير النحوي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م،

٢. إلياس، منى، القياس في النحو. تحقيق باب الشّاذّ في المسائل العسكريّات علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط١، ١٩٨٨م.

٣. البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الإسكندرية، مكتبة الإسكندريّة، ١٩٩٢م.

٤. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، الجامع لشعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرّج أحاديثه: عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، بالتعاون مع الدار السلفية، بومباي – الهند، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م،

٥. التهانوي، محمد علي، كشاف الاصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: رفيق العجم، علي دحروج/ مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٦. جاد الكريم، عبد الله أحمد، النحو العربي عماد اللغة والدين، مكتبة الآداب، لقاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٧. الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، طبعة وزارة الثقافة العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

٨. الجزر، محمد هني، القضية الحملية الأرسطيّة وموقف المنطق الرمزي منها (فريجة أنموذجاً)، مجلة جامعة دمشق، المجلّد ٣٠، العدد ٣، ٢٠١٤م.

٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح ابن جني لكتاب تصريف المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.

١٠. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.

١١. جهاوي، عوض مرسي، طاهرة التنوين في اللّغة العربية، دار الرفاعي، القاهرة – مصر، ط١، ١٩٨٢م.

١٢. الخالدي، صلاح عبد الفتاح، الأعلام الأعجمية في القرآن الكريم (تعريق وبيان)، دار القلم، دمشق، (د. ت.).

١٣. خليل، ياسين، نظرية فريجة المنطقيّة (المنطق واللّغة)، مجلة الآداب، جامعة بغداد، (٧ أفريل ١٩٦٤م).

١٤. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ.

١٥. الرضي، شرح الرضي على لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، عناية خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م،

١٧. زيدان، محمد فهمي، فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت –لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٨. ستيوارت ميل، جون، نظام المنطق والاستنتاج والاستقراء، ستانفورد، مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٦١م.

١٩. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٠. السكاكي، يعقوب بن أبي بكر بن علي، مفتاح العوم، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢١. السّيرافي, أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان،، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٢. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.

٢٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان، ط٣، ١٣٧٠هـ – ١٩٥١م.

٢٤. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٢٥. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: مكتب التحقيق بدار هجر، دار هجر، ط١، (د. ت.).

٢٦. ابن فارس القزويني، أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٧. الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ببغداد، (د. ط.)، (د. ت.).

٢٨. عبد الله، رمضان، الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٦م.

٢٩. ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط٨، (د. ت.)،

٣٠. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل الإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، عبد الإله النبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٣١. ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنهم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٣٢. المبارك، مازن، النحو العربي (العلّة النحويّة نشأتها وتطورها)، ط١، (د. ت.).

٣٣. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.

٣٤. مسعودي، الحواس، العلم في ديوان هذا الليل لي لهلال الحجري (مقاربة دلالية)، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٦م.

٣٥. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير محمد أحمد حسب الله، وهاشم أحمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت).

٣٦. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٣٧. الوراق، أبو الحسن، علل النحو، تحقيق: محمود بن جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٣٨. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٣٩. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أحمد السرايا، شرح المفصّل، علّق عليه وراجعه مشيخة الأزهر، طبعة إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، (د. ط.)، (د. ت.).

Sources and References

❖ The Holy Quran.

1. Abu Al-Makarem, Ali, Principles of Grammatical Thinking, Dar Al-Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 1st ed., 2006.
2. Elias, Mona, Analogy in Grammar - Investigation of the Chapter on the Anomalous in Military Issues by Ali Al-Farsi, University Publications Office, Algeria, 1st ed., 1988.
3. Al-Bakoush, Al-Tayeb, Arabic Morphology through Modern Phonetics, Alexandria, Alexandria Library, 1992.
4. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Hussein, Al-Jami' li-Shu'ab Al-Iman, verified and reviewed its texts and graduated its hadiths: Abdul Ali Abdul Hamid Hamid, supervised its verification and graduation of its hadiths: Mukhtar Ahmad Al-Nadwi, Al-Rashd Library for Publishing and Distribution, Riyadh - Saudi Arabia, in cooperation with Dar Al-Salafiyah, Bombay - India, 1st edition, 1423 AH - 2003 AD,
5. Al-Thanawi, Muhammad Ali, Kashf Al-Istilahat Al-Funun wal-Ulum, verified by: Rafiq Al-Ajam, Ali Dahrouj / Lebanon Library, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1996 AD.
6. Jad Al-Karim, Abdullah Ahmad, Arabic Grammar is the Pillar of Language and Religion, Al-Adab Library, Cairo, 1st edition, 2006 AD.
7. Al-Jurjani, Abdul Qaher, Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah, verified by: Kazim Bahr Al-Marjan, Iraqi Ministry of Culture edition, Baghdad, 1982 AD.
8. Al-Jazar, Muhammad Hani, The Aristotelian Predicative Case and the Position of Symbolic Logic on It (Frija as a Model), Damascus University Journal, Volume 30, Issue 3, 2014.
9. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Al-Munsif Ibn Jinni's Explanation of Al-Mazini's Book of Tasrif, edited by: Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, Dar Ihya Al-Turath Al-Qadeem, 1st ed., 1373 AH - 1954 AD.
10. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, Al-Khasais, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Authority, Cairo, 4th ed., 1999 AD.
11. Jahawi, Awad Morsi, The Pure Tanween in the Arabic Language, Dar Al-Rafai, Cairo - Egypt, 1st ed., 1982 AD.
12. Al-Khalidi, Salah Abdel Fattah, Foreign Names in the Holy Quran (Editioration and Explanation), Dar Al-Qalam, Damascus, (n.d.).
13. Khalil, Yassin, Frege's Logical Theory (Logic and Language), Journal of Arts, University of Baghdad, (April 7, 1964).
14. Al-Raghib Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Hussein bin Muhammad, Al-Mufradat fi Gharib Al-Quran, edited by: Safwan Adnan Al-Dawudi, Dar Al-Qalam, Dar Al-Shamiya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1412 AH.
15. Al-Radhi, Al-Radhi's Commentary on Ibn Al-Hajib's Al-Kafiyah, edited by: Hassan bin Muhammad Al-Hafzi, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Saudi Arabia, 1st ed., 1414 AH - 1993 AD.
16. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar, Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid Al-Tanzil wa-Uyun Al-Aqawil fi Wujub Al-Ta'wil, Inayat Khalil Mamoun Shiha, Dar Al-Ma'rifah, Beirut - Lebanon, 3rd ed., 1430 AH - 2009 AD,
17. Zaydan, Muhammad Fahmi, Philosophy of Language, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut - Lebanon, 1405 AH - 1985 AD.

18. Stuart Mill, John, System of Logic, Deduction and Induction, Stanford, Stanford University Press, 1961 AD.
19. Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad bin Sahl, Al-Usul, edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut - Lebanon, 4th ed., 1420 AH - 1999 AD.
20. Al-Sakaki, Ya'qub bin Abi Bakr bin Ali, Miftah Al-'Um, commented by: Na'im Zarzur, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1407 AH - 1987 AD.
21. Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah Al-Marzban, Explanation of the Book of Sibawayh, edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 2008.
22. Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, The Book, edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1408 AH - 1988 AD.
23. Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman, Al-Itqan, 3rd ed., 1370 AH - 1951 AD.
24. Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa, Al-Maqasid Al-Shafiyyah fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiyah, edited by: a group of professors from Umm Al-Qura University, Umm Al-Qura University, 1st ed., 1428 AH - 2007 AD.
25. Al-Tabari, Abu Jaafar Muhammad ibn Jarir, Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayat al-Qur'an, edited by: Dar al-Hijr Investigation Office, Dar al-Hijr, 1st ed., (n.d.).
26. Ibn Faris al-Qazwini, Ahmad, Maqayis al-Lughah, edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, Beirut, 1979.
27. al-Farsi, Abu Ali, al-Idah al-'Udhdi, edited and introduced by: Musa Bannai al-'Alili, al-'Ani Press in Baghdad, (n.d.), (n.d.).
28. Abdullah, Ramadan, Morphological Forms in Arabic in the Light of Contemporary Linguistics, Bustan al-Ma'rifah Library, 2006.
29. Ibn Asfour Al-Ishbili, Al-Mut'a fi Al-Tasrif, edited by: Fakhr Al-Din Qabawa, Library of Lebanon, Beirut - Lebanon, 8th ed., (no date),
30. Al-Akbari, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein, Al-Lubab fi Ilal Al-I'rab, edited by: Ghazi Mukhtar Tulaymat, Abdul-Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr Al-Mu'asir, Beirut - Lebanon, and Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1st ed., 1416 AH - 1995 AD.
31. Ibn Malik, Jamal Al-Din Muhammad bin Malik, Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiyya, edited by: Abdul-Munhim Ahmad Haridi, Dar Al-Ma'mun for Heritage, 1st ed., 1402 AH - 1982 AD.
32. Al-Mubarak, Mazen, Arabic Grammar (The Grammatical Cause, Its Origin and Development), 1st ed., (no date).
33. The Arabic Language Academy in Cairo, Al-Mu'jam Al-Wasit, Al-Shorouk International Library, Cairo, 4th ed., 2004 AD.
34. Masoudi, Al-Hawas, Al-Ilm fi Diwan Haza Al-Layl Mine by Hilal Al-Hajri (Semantic Approach), Arab Diffusion Foundation, Beirut - Lebanon, 1st ed., 2016.
35. Ibn Manzur, Muhammad bin Makram, Lisan Al-Arab, edited by: Abdullah Ali Al-Kabir Muhammad Ahmad Hasab Allah, and Hashim Ahmad Al-Shadhili, Dar Al-Maarif, Cairo, (n.d.), (n.d.).
36. Ibn Hisham Al-Ansari, Awda Al-Masalik ila Alfiyyah Ibn Malik, edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Maktaba Al-Asriya, Sidon, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1429 AH - 2008 AD.
37. Al-Warraq, Abu Al-Hasan, Reasons for Grammar, edited by: Mahmoud bin Jassim Al-Darwish, Al-Rushd Library in Riyadh, 1st ed., 1420 AH - 1999 AD.
38. Ibn Walad, Abu al-Abbas Ahmad ibn Muhammad, al-Intisar li-Sibawayh ala al-Mubarrad, edited by: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, al-Risala Foundation, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1416 AH - 1996 AD. 39. Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Muhammad ibn Ahmad al-Saraya, Explanation of al-Mufassal, commented on and reviewed by the Sheikhdom of al-Azhar, printed by the Administration of al-Munira Press, Cairo, (n.d.), (n.d.).